

مخالفة تشعرا باختباره فيما اتي به ويشترط حصول الاكراه قدراً  
المكروه بكسر الراء على تحقيق ما هو مذموم الكراهة بفتحها تهديد  
عاجلاً ظاهراً بولاية او تغلب وعجز للكراهة بفتح الراء عن دفع المكروه  
من فعل ما الكراهة عليه حقيق فعل ما خوفه به لانه لا يتحقق  
العجز الا بهذه الامور الثلاثة فخرج بها جلا ما لو قال لا اقبل  
غدا فليس بالكراهة وظلما ما لو قال وفي القصاص المجاني طلق  
زوجتك والا فتمصمت منك لم يترك الكراهة وحصل الاكراه  
بتحقيق يضرب بشد يراوح بين طويل او انقلاف مال او نحو  
ذلك مما يترق العاقل لاجله الا فدمر على ما الكراهة عليه ويختلف  
الاكراه باختلاف الاشخاص والاسباب المكروه عليها فقد يكون  
الشيء اكراهاً في شخص دون اخر وفي سبب دون اخر فالاكراه  
بالانقلاف مال لا يضيق على الكراهة بفتح الراء خمسة دراهم في حق  
الموسر ليس بالكراهة على الطلاق لان الانسان يتعمله ولا يطلق  
بخلاف المال الذي يضيق عليه والجس في الوجه الكراهة وان  
قل كما قاله الاذري والضرب اليسير في اهل المرونة الكراهة  
وخرج بطلاق زوجته فيما تقدم ما ذكره على طلاق زوجته  
نفسه بان قال له طلق زوجتي والا فتمصمتك فطلقها  
وقع على الصحيح لانه بلغ في الاذن كما قاله في الروضة  
**تم** لو قال لزوجته ان طلقك فانت طالق فله ثلاثا  
فطلقها طلقة او اكثر وقع المخرج فقط ولا يقع معه المعلق  
لوانه على المهر والقبول لا يقع شيء لانه لو وقع المخرج لوقع  
المعلق قبله كما في التعلق ولو وقع المعلق لم يقع المخرج واذا  
لم يقع المخرج لم يقع المعلق وهذه المسئلة تسمى السريعية  
منسوبة لابن سريج وجري عليها كثير من الاصحاب والاول  
هو

المكروه بكسر الراء على تحقيق ما هو مذموم الكراهة بفتحها تهديد عاجلاً ظاهراً بولاية او تغلب وعجز للكراهة بفتح الراء عن دفع المكروه من فعل ما الكراهة عليه حقيق فعل ما خوفه به لانه لا يتحقق العجز الا بهذه الامور الثلاثة فخرج بها جلا ما لو قال لا اقبل غدا فليس بالكراهة وظلما ما لو قال وفي القصاص المجاني طلق زوجتك والا فتمصمت منك لم يترك الكراهة وحصل الاكراه بتحقيق يضرب بشد يراوح بين طويل او انقلاف مال او نحو ذلك مما يترق العاقل لاجله الا فدمر على ما الكراهة عليه ويختلف الاكراه باختلاف الاشخاص والاسباب المكروه عليها فقد يكون الشيء اكراهاً في شخص دون اخر وفي سبب دون اخر فالاكراه بالانقلاف مال لا يضيق على الكراهة بفتح الراء خمسة دراهم في حق الموسر ليس بالكراهة على الطلاق لان الانسان يتعمله ولا يطلق بخلاف المال الذي يضيق عليه والجس في الوجه الكراهة وان قل كما قاله الاذري والضرب اليسير في اهل المرونة الكراهة وخرج بطلاق زوجته فيما تقدم ما ذكره على طلاق زوجته نفسه بان قال له طلق زوجتي والا فتمصمتك فطلقها وقع على الصحيح لانه بلغ في الاذن كما قاله في الروضة تم لو قال لزوجته ان طلقك فانت طالق فله ثلاثا فطلقها طلقة او اكثر وقع المخرج فقط ولا يقع معه المعلق لوانه على المهر والقبول لا يقع شيء لانه لو وقع المخرج لوقع المعلق قبله كما في التعلق ولو وقع المعلق لم يقع المخرج واذا لم يقع المخرج لم يقع المعلق وهذه المسئلة تسمى السريعية منسوبة لابن سريج وجري عليها كثير من الاصحاب والاول هو

هو ما صيغ الثن وهو المعتمد وقال الشيخ عن الولا لا يجوز  
التقليد في عدم الوقوع وقال ابن الصباغ ودون لو تحقت  
هذه المسئلة وان سرج بري مما نسب اليه فيها ولو علق  
الطلاق بمسجبل عرفاً لصود السماء والطيور ان وقع لا يلحق  
بين الضدين او بشرعاً كسرخ صور رمضان لم يطلق لانه لم  
يجز الطلاق وانما علقه على صفة ولم توجد واليهين فيما ذكر  
منعقدة حتى جئت بها المعلق على الحلف ولو قال لزوجته ان  
كلمت زيداً فانت طالق فكلمت حايطاً مثلاً وهو سماع لزوجته في  
اصح الوجهين لانها لم تكلمه ولو قال له ان كلمت رجلاً فانت  
طالق فكلمت اباهما واحداً من محارمها طلقت لوجود الصفة  
قوله لانه فان قال قصرت منها من مكالمة الاجانب قبل منة لانه لا يطلقه فطلق بعد  
البرقة من  
الرجوع عند الظاهر وفروع الطلاق لا تتصور في هذا القدر كفاية لها  
المعقول بان المختصر الذي عرفه في الوجود دفع الله تعالى به وحصل له الاول  
لكسر والحقول في مشارجه امين **فصل** في الرجعة بفتح الراء  
مما عتد  
المفهوم من كسرهما عند الجوهرى والكسر الكسر عند الاذري وهو لينة التلقظ به وان قصد  
واما عند  
الرجعة من الرجوع وشتر عارذ للرجعة الى النكاح من طلاق غير باين بحلفه انه لم يطلقها  
الرجعة في الرجوع وجه مخصوص كما يجوز مما سياتي والا صل  
لفتح اسم في العدة على وجه مخصوص كما يجوز مما سياتي والا صل  
البرقة من  
الرجوع اي في القصة ان ارادوا اصلاحاً اي رجعة كما قاله الشافعي في  
وبالكسر الله عنه وقوله صلى الله عليه وسلم انما في جبريل فقال راجع  
اسم للمرجعة فانها اصولاً مة فقامة وانها رجعت في الجنة وازكانها  
ثلاثة محل وصيغة ومرجع واما الطلاق فهو سبب لارتكابها  
المهر بشروط الراكب الاول وهو الحلف بقوله **وشروط** صحة  
الرجعة اربعة ونزك خامسا وسادسا كما استعرفه الاول ان  
يكون الطلاق دون الثلاث في الحرد دون اثنين في الرقية ولو

قوله منعقدة حتى جئت بها المعلق على الحلف ولو قال لزوجته ان كلمت زيداً فانت طالق فكلمت حايطاً مثلاً وهو سماع لزوجته في اصح الوجهين لانها لم تكلمه ولو قال له ان كلمت رجلاً فانت طالق فكلمت اباهما واحداً من محارمها طلقت لوجود الصفة قوله لانه فان قال قصرت منها من مكالمة الاجانب قبل منة لانه لا يطلقه فطلق بعد البرقة من الرجوع عند الظاهر وفروع الطلاق لا تتصور في هذا القدر كفاية لها المعقول بان المختصر الذي عرفه في الوجود دفع الله تعالى به وحصل له الاول لكسر والحقول في مشارجه امين فصل في الرجعة بفتح الراء مما عتد المفهوم من كسرهما عند الجوهرى والكسر الكسر عند الاذري وهو لينة التلقظ به وان قصد واما عند الرجعة من الرجوع وشتر عارذ للرجعة الى النكاح من طلاق غير باين بحلفه انه لم يطلقها الرجعة في الرجوع وجه مخصوص كما يجوز مما سياتي والا صل لفتح اسم في العدة على وجه مخصوص كما يجوز مما سياتي والا صل البرقة من الرجوع اي في القصة ان ارادوا اصلاحاً اي رجعة كما قاله الشافعي في وبالكسر الله عنه وقوله صلى الله عليه وسلم انما في جبريل فقال راجع اسم للمرجعة فانها اصولاً مة فقامة وانها رجعت في الجنة وازكانها ثلاثة محل وصيغة ومرجع واما الطلاق فهو سبب لارتكابها المهر بشروط الراكب الاول وهو الحلف بقوله وشروط صحة الرجعة اربعة ونزك خامسا وسادسا كما استعرفه الاول ان يكون الطلاق دون الثلاث في الحرد دون اثنين في الرقية ولو